سلسلة المعرفة اللسانية
Lingustic Knoledge Series
LKS

الجزء الثاني

المعجمية العربية

قضايا وآفاق

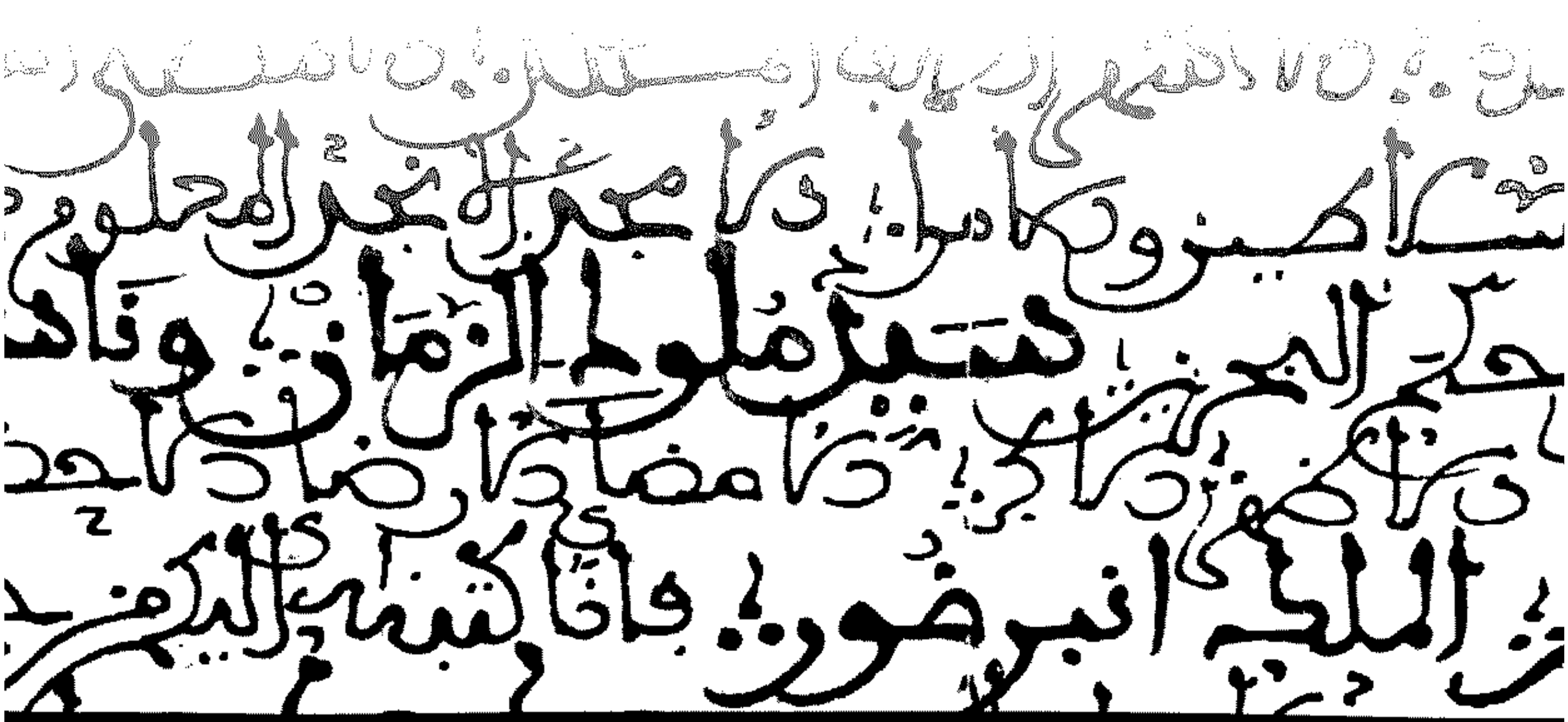

إعداد وتقديم
د. منتصر أمين عبد الرحيم
د. حافظ إسماعيلي علوي

كنوز المعرفة
www.darkonoz.com

سلسلة المعرفة اللسانية
Linguistic Knowledge

يتأسس إنتاج المعرفة في الخطاب اللساني المعاصر على مبدأ تخريط المعرفة؛ أي مبدأ التداخل والتكامل بين اللسانيات وأنساق معرفية لها استقلاليتها الأنطولوجية في خريطة العلوم الحديثة.

وتأتي هذه السلسلة لتتفتح على أعمال تقرن الخطاب اللساني بعلوم متنوعة وبمحاور تطبيقية مختلفة مستجدة، لذلك سيتم التركيز على بعض القضايا التي لم يحصل فيها تراكم في سوق الكتابة اللسانية العربية.

ترحب السلسلة بنشر إسهامات الباحثين، سواء كانت دراسات وبحوث جماعية، أو كتب فردية.

من محاورنا القادمة:

- ❖ التخطيط اللساني والعولمة
- ❖ المعرفة اللسانية والأمراض اللغوية
- ❖ الخطاب اللساني المعاصر ووجائهه
- ❖ آفاق المعرفة اللسانية المعاصرة
- ❖ اللسانيات والعلوم المعرفية
- ❖ اللسانيات التطبيقية
- ❖ اللسانيات التربوية

المشرف العام:

الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري

التحرير والتنسيق:

د. حافظ إسماعيلي　　د. امحمد الملاخ

د. منتصر أمين　　د. امحمد إسماعيلي

العنوان الإلكتروني:

knowledgelinguistic@gmail.com

المعجميـــة العربيـــة
قضايـــا وآفـــاق

مجموعة من المؤلفين

إعداد وتقديم

د. منتصر أمين عبد الرحيم د. حافظ إسماعيلي علوي

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

1435هـ - 2014م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2013/11/4087)

413,28
القهري، عبدالقادر الفاسي
المعجمية العربية/ قضايا وآفاق / عبدالقادر الفاسي الفهري، حافظ إسماعيلي علوي. – عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2013
(346) ص.
ر.إ.: 2013/11/4087.
الواصفات: /اللغة العربية // القواميس /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك : ISBN: 978 - 9957 - 74 - 321 - 5

حقوق النشر محفوظة

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لدار كنوز المعرفة- عمان- الأردن، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملا أو مجزءا أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على كمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا

دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري
تلفون: 4655877 6 962+ - فاكس: 4655875 6 962+
موبايل: 5525494 79 962+ -ص. ب 712577 عمان
الموقع الإلكتروني: www.darkonoz.com
إيميل: info@darkonoz.com - dar_konoz@yahoo.com

المشاركون في الكتاب

د. أشرف عبده	مصر
د. امحمد الملاخ	المغرب
د. بولا سانتيان غريم	إسبانيا
د. جورج متري عبد المسيح	لبنان
د. حافظ إسماعيلي علوي	المغرب
د. خالد اليعبودي	المغرب
د. ربيعة العربي	المغرب
د. عبد الرحمن بودرع	المغرب
د. عبد الرزاق بنور	تونس
د. عبد العلي الودغيري	المغرب
د. عبد الفتاح الفرجاوي	تونس
د. عبد القادر الفاسي الفهري	المغرب
د. عبد القادر سلامي	الجزائر
د. عز الدين البوشيخي	المغرب
د. علي القاسمي	العراق
د. فاتن الخولي	مصر
د. محمد خالد الفجر	سوريا
د. محمد خطابي	المغرب
د. محمد غاليم	المغرب
د. مختار درقاوي	الجزائر
د. مصطفى غلفان	المغرب
د. المعتز بالله السعيد	مصر
د. منتصر أمين عبد الرحيم	مصر
د. ميشال زكريا	لبنان
د. وفاء كامل فايد	مصر
د. وليد العناتي	الأردن
د. يوسف محمد أبوعامر	مصر

الفهرس

❖ التقديم		٩
المحور الثالث: نحو آفاق جديدة للمعجمية العربية		٢١
❖ هل يعد معجم الاستشهادات معجماً؟	د علي القاسمي	٢٣
❖ بناء المعجم التاريخي للغة العربية واقتضاءاته النظرية	د عز الدين البوشيخي	٣٧
❖ مادة المعجم التاريخي للغة العربية	د عبد الرحمن بودرع	٤٩
❖ بنية المعجم العربي واستخدامه بين البشر والآلة	د يوسف محمد أبو عامر	٨٧
❖ المعجم التكراري لألفاظ القرآن الكريم: المنهج والنموذج	د المعتز بالله السعيد	١٤٥
❖ اللغة بين المعجم والحاسوب: بناء المعجم الإسلامي من منظور لساني حاسوبي	د فاتن الخولي	١٧٧
المحور الرابع: من قضايا المعجم		١٩٩
❖ إنشاء قاعدة معجمية عربية مولدة	د عبد القادر الفاسي الفهري	٢٠١
❖ المعجم الذهني والتقييس الحاسوبي	د امحمد الملاخ ود حافظ إسماعيلي علوي	٢٣٥
❖ نحو تصور جديد لتخصيص المعاني المعجمية	د محمد غاليم	٢٥٥
❖ السمات الزمنية والجهية والوجهية وسمها ومعجمتها	د امحمد الملاخ	٢٧٥
❖ تصنيف مجدَّد ومجدِّد للمتلازمات اللفظية في العربية	باولا سانتيان غريم	٢٩٧
❖ في أسبقية المصطلح على الكلمة	د عبد الرزاق بنور	٣٢٧

في أسبقيّة المصطلح على الكلمة[1]

د.عبد الرزاق بنور

من المشروع أن يتساءل المرء عن مغزى عنوان هذه المحاضرة -الذي قد يبدو للبعض استفزازيا ويبدو للبعض الآخر غامضا ولغير أولئك وهؤلاء سطحيّا بسبب إبهام متأصّل فيه.

فكيف يمكن ألاّ يكون هذا العنوان استفزازيا، إذ نطرح أسبقيّة المصطلح على الكلمة، إن وجدت؟، لذا وجب تعريف المفاهيم مسبقا كي نتفق عمّا نحن بصدده:

لا تعني الأسبقيّة أولويّةً نظريّة أو أهميّة المبحث، بل نعني بها ههنا زمَانيّة المقاربة، فقد اعتاد العاملون في ميدان المصطلحيّة على التعامل من وجهة نظر آنيّة (ألا يميّز من لا يعتبر علم المصطلح جزءا من المعجميّة بين الأولى والثانية أي المقاربة المعجميّة والمقاربة المصطلحيّة، على أساس أنّ الأولى يمكن أن تكون زمانيّة بينما لا تكون الثانية إلاّ آنيّة!؟)، لذلك سنحاول أن نبيّن ولو بصفة مبدئية أنّنا لا نقبل بالأحكام المسبقة وسنسعى لوضع الآليّة المصطلحيّة في سياقها الزمني.

١. لماذا يُعتقد أنّ الكلمة سابقة وأنّ اللغة الخاصّة فعل حضاري أو تقني لاحق؟

يحصر دارسو علم المصطلح ظهور المصطلحات في اللغة العلميّة، ويجعلونه مواكبا لتطوّر العلوم والتكنولوجيات، بل ثمّة من يخلط بينهما ويظنّ أن تطوّر اللغة العلميّة يتماهى وعلم المصطلح. لذلك ترى النّاس يتحدّثون عن هذه اللغة أو

---

(١) نص محاضرة ألقيت بدار المعلمين العليا (الجامعة التونسية)، بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٠.

تلك باعتبارها لغة علم حسب استجابتها أو عدم استجابتها لمتطلبات التسمية الدقيقة أو عدم تمكّنها من المصطلحات العلميّة. ونرى في المقابل أنّه حريّ بنا أن نميّز بين الاصطلاح باعتباره إجراء متأصّلا في كلّ اللغات وبين لغة العلم باعتبارها مظهرا من مظاهر اللغة العامّة.

وإذا كان علم المصطلح، باعتباره نظريّة، حديث العهد نسبيّا فإنّ الإجراء المصطلحي قديم قدم اللغة، بل هو من أوائل مظاهرها ومن أدقّ مقوّماتها -مع ضرورة الملاحظة، درءا للبس، أنّني لا أقصد به عمليّة التوليد الفرديّة التّي يقوم بها عالم في مخبره اكتشف دواء جديدا لتوّه، ولا اللغة الرياضيّة واللغات الصوريّة عامّة، أي التّي تبلغ أقصى درجات التجريد. ولم تظهر اللغة العامّة قبل اللغة الخاصّة إذ لم تكن المجتمعات في بداياتها متعددة الاختصاصات يتعهد العمران فيها مهنا وتقنيات مختلفة كما نقرأ عند ابن خلدون، مثلا، بل كانت إمّا مجتمعات صيد أو فلاحة، الخ. لذلك أطرح، من وجهة نظر زمانيّة، أسبقيّة اللغة الخاصّة على اللغة العامّة وليس العكس. فرعيُ الإبل تكنولوجيا والفلاحة مهما كانت بدائيّة تكنولوجيا وكذلك الصيد والقتال تكنولوجيات، الخ، وكلّ واحدة منها تساهم في إدخال مصطلحات جديدة إلى اللغة العامّة التّي تحوّلها استعمالاً إلى كلمات.

٢. طمأنينة المصطلح مقابل قلق الكلمة: العلم مقابل الحدس

في علم المصطلح، يقيم الباحث عن غير وعي مثل هذا التوازي، فيربط المصطلح بالعلم والكلمة بالحدس. وتكتسب اللفظة معنى غير إشاري -أي عامّ، وبالتالي مجرد، باعتبار أنّ كلّ تعميم تجريد- عندما تخرج من اللغة الخاصّة، حيث تكون في علاقة تعيينيّة، إلى اللغة العامّة[1]. لذلك تصبح اللغات المخصوصة ضربا من الأرغيات أو اللغات الاصطناعيّة التي تستعصي على

---

(١) تتحدد الدلالات وتختلف حسب مجموعة المفاهيم المرتبطة بالكلمة والتّي تنتمي إلى المجموعات التي تستعملها، فمقص لا يشير بالنسبة إلى الطبيب إلى الشيء نفسه الذي يشير إليه بالنسبة إلى الخياط أو إلى الإسكافي.

مستعملي اللغة العامّة التي تظهر كأنّها تتسم بالتأرجح والإبهام مقابل اللغات المخصوصة التّي تبدو للمستعمل العادي كأنّها تتسم بالانغلاق! قد يكون هذا جائزا آنيّا، لكن، هل هو كذلك زمانيّا ؟ صحيح أنّ التردد والإبهام يناسبان اللغة العامّة ولا يناسبان اللغة الخاصّة: فقد يصدق الحكم المسبق على الأولى بأنّها تقريبيّة العوامّ بينما يتعلّق الحكم المسبق على الثانية بتمكن الاحتراف أو دقّة العلم. فنحن نستعمل كلمة «مقصّ» في اللغة العامّة، مثلا، للإشارة إلى آلة القصّ مهما اختلفت أشكالها، في حين على الجرّاح في عمله أن يشير في كلّ مرة إلى مقصّ مخصوص حتّى ينجز عمله على أحسن الوجوه وأدقّها، فيميّز بين مقصّات «مايو» و«ميتزنباوم»، و«ألّيس» و«أديسون»، على سبيل المثال، إذ لكلّ واحد من هذه المقصّات وظيفة خاصّة وشكل معيّن، ولا سبيل إلى الخلط بينها.

هذا هو المنطق السائد!

ولّما كان يبدو -خطأ- أنّ الاختصاصات لاحقة في الحضارة وليست سابقة فيها، من البديهي أن يظنّ بعض دارسي علم المصطلح أنّ المصطلح والاصطلاح - كما يعرَّفا عادة- لاحقان للكلمة بمعناها المتعارف عليه، مثلما أنّ الحضارة حادثةٌ، جاءت بعد المرحلة البدائيّة. لكنّ وجهة النظر هذه تحوّل السؤال عن مساره الطبيعي ولا أحد يتساءل، مثلا، لماذا نجد في العربيّة هذا الكمّ الهائل من «المترادفات» المزعومة التي غالبا ما تعزى إلى ثراء معجمي لا تقرّه علوم اللسان التّي تقول بمبدأ الاقتصاد، المتمثّل أساسا في تعادل الدوال والمدلولات. فلماذا لا تكتفي اللغة بـ«جلد»، مثلا مثلما اكتفت بـ«مقصّ» ؟ ولماذا نجد «الضّرح» و«السلخ» و«المسك» و«الغِرْسُ (جلدة رقيقة تخرج على رأس المولود) والأَفِيق (من الإنسان ومن كل بهيمة جلده) والأديمُ (كل شيء: ظاهرُ جلْدِه) و«البشرة»، و«الأمّ، أي أمّ الدِّماغِ (الجلدة التي تجْمع) و«العَرعرة» (جلدةُ رأس الإنسان)، و«الجرانُ (الجلْد الذي فَي باطَن الحَلْق متّصل بالعُنُق)، و«البَدْرَةُ: (جِلْدُ السَّخْلَة إذا فُطِمَ)،..وأكتفي بهذا القدر، وسيفهم القارئ الفطن لماذا لا أواصل سردها، لأنّها بالعشرات. ثمّ إنّي سأعود إلى هذه القضيّة، لاحقا. هل ابتدأ الإنسان بـ«جلد» ثمّ ولّدت الاختصاصات كلّ هذه المصطلحات؟ أم ابتدأت العلاقة إشاريّة تعيينيّة -معتمدة تعدد المصطلحات- باعتبارها مرحلة بدائيّة في اللغة، ثمّ تطورت إلى علاقة

دلاليّة مجرّدة عن طريق التعميم الذي نراه اليوم في كلمة «جلد»؟

ألا يجدر أن نقول إنّ ما يُعتبر كلمة هو في الأصل مصطلح اهترأ بفعل تلاشي علاقة التبرير؟ وإلاّ، فهل يكون من باب الترف المعجمي غير المبرر أن نجد في العربية كلّ هذه «المترادفات» للإشارة إلى القلب [قلب/ فؤاد/لبّ، مثلا] أو البطن [القَرَبُ والجوف/ الجوث/الحفث/الكرش، الخ] أو لسبب آخر حان وقت التعرّف إليه.؟ فإذا كان في اللغة العامّة كلّ هذه المترادفات ألا يعني هذا عدم استقرار الكلمة، مقابل أحاديّة المصطلح ؟ هل سيطمئنّ المستعمل الذي يكون بحاجة إلى الدقة إلى هذه اللغة التّي تتأرجح بين مترادفات تحصى بالعشرات ؟ لذلك، نرى من المنطقي أن نتساءل لماذا تقبل اللغة بهذا التعدّد أصلا إن لم يكن متأصّلا فيها وإن لم يكن موروثا عن حالة سابقة؟

ألا يكون هذا الاهتراء بالأحرى وليد تداخل الاختصاصات في مجتمع كان أحاديّيها في البدء ؟، ولا يسعنا في هذا المقام إذن سوى قلب تاريخ تكوين المصطلح إزاء الكلمة واللغة الخاصّة بالنسبة إلى اللغة العامّة، فنجعل المصطلح سابقا للكلمة.

٣. تعريف المصطلح مقابل صعوبة تعريف الكلمة، عندما لا تكون بانتمائها إلى اللغة العامّة.

يبدو أن سبب هذا الاعتقاد يوجد في تعريف المصطلح، كما نعرفه في هذا العلم الحديث، فالتعريف المتواتر في الأدبيّات هو:

المصطلح: هو أن تعيِّن وحدةٌ لغويّة مّا مفهوما محدّدا في لغة اختصاص.

بهذا تُعرَّف سيرورة المصطلح باعتباره رحلةَ أخذ من اللغة العامّة وانتقالا بتخصيص إلى اللغة الخاصّة. ويضمن هذا التعريف أسبقيّة الكلمة على المصطلح، واللغة العامّة على اللغة الخاصّة، هذا، بالطبع، إذا أقررنا أصلا بوجود الكلمة باعتبارها حقيقة لسانيّة وليس مجرّد تخمين نظريّ حدْسيّ، يتراوح بين الجمَيْلة والحرف، رغم أنّنا نعترف بأنّ مصطلح «الكلمة» مفيد على الأقل في مقابلته بـ«مصطلح»، كما تعودنا على استعماله في علمي المصطلحيّة والمعجمية.

لنعد إلى تعريفنا!

ما يميّز الكلمة عن المصطلح في هذا التعريف هو عمليّة «التعيين» وصفة «محدّدا» والعبارة «لغة الاختصاص»!

ويفترض الأوّل علاقة إشارية بالأساس وليس علاقة دلالية، باعتبار أنّه للعلاقة الدلاليّة محتوى ذهنيّا؛ ويشترط الثاني تحديد المعنى درءا للإبهام والاشتراك؛ ويفصل الثالث لغة مجموعة مختصّة عن سائر المجتمع اللغوي.

٤- طرح يستوجب إعادة النظر

ما الذي يجعلنا نعتقد أنّ هذه الفكرة مغلوطة فنطرح أسبقيّة المصطلح على الكلمة؟

أ. يوقعنا الخلط بين لغة العلم باعتبارها مجموعة آليات معرفيّة وأساليب حجاجيّة وتجريدات برهانيّة وبين معجم لغة العلم الذي لا يتميّز في شيء عن الإجراء التعييني -الذي يماهي، بشهادة العديد من اللسانيين، العلاقةَ البدائيّة بين الاسم والمسمى في أسماء الأعلام. لذلك، وجب، تصحيحا لهذا التدرج الزمني، التمييزُ بين لغة العلم ومعجم لغة العلم. وإنّنا نعي، إن فعلنا، بمكمن المغالطة التي تضع الكلمة سابقة المصطلح.

ب. أمّا السبب الثاني الذي يجعلنا نطرح أقدميّة المصطلح على الكلمة فهي أقدميّة المقولة الإشاريّة بالنسبة إلى المقولة الدلاليّة، أي أقدميّة التعيين الإفرادي الملموس على الدلالة العامّة المجرّدة، أو بعبارة أخرى أقدميّة الخاص المباشر على العام الذي يتطلب جهدا تجريديّا.

وتقع المفارقة في علم المصطلح في جعله الكلمةَ أولى باعتبارها موقعها في المعين اللغوي العام الذي يولّد منه المصطلح بعمليّة تخصيص، فتنهل منه المجموعات اللغويّة، المهنيّة أو الدينيّة أو السريّة، الخ. لتستعملها استعمالا خاصّا كي تشير إلى أشياء أو مفاهيم محدّدة دون غيرها. وبذلك يصادر علم المصطلح على أسبقيّة اللغة العامّة بالنسبة إلى اللغة الخاصّة. ويقدّم التخطيط التالي باعتباره ما يحصل بالفعل:

عملية اصطلاح
انتقال إلى اللغة الخاصّة

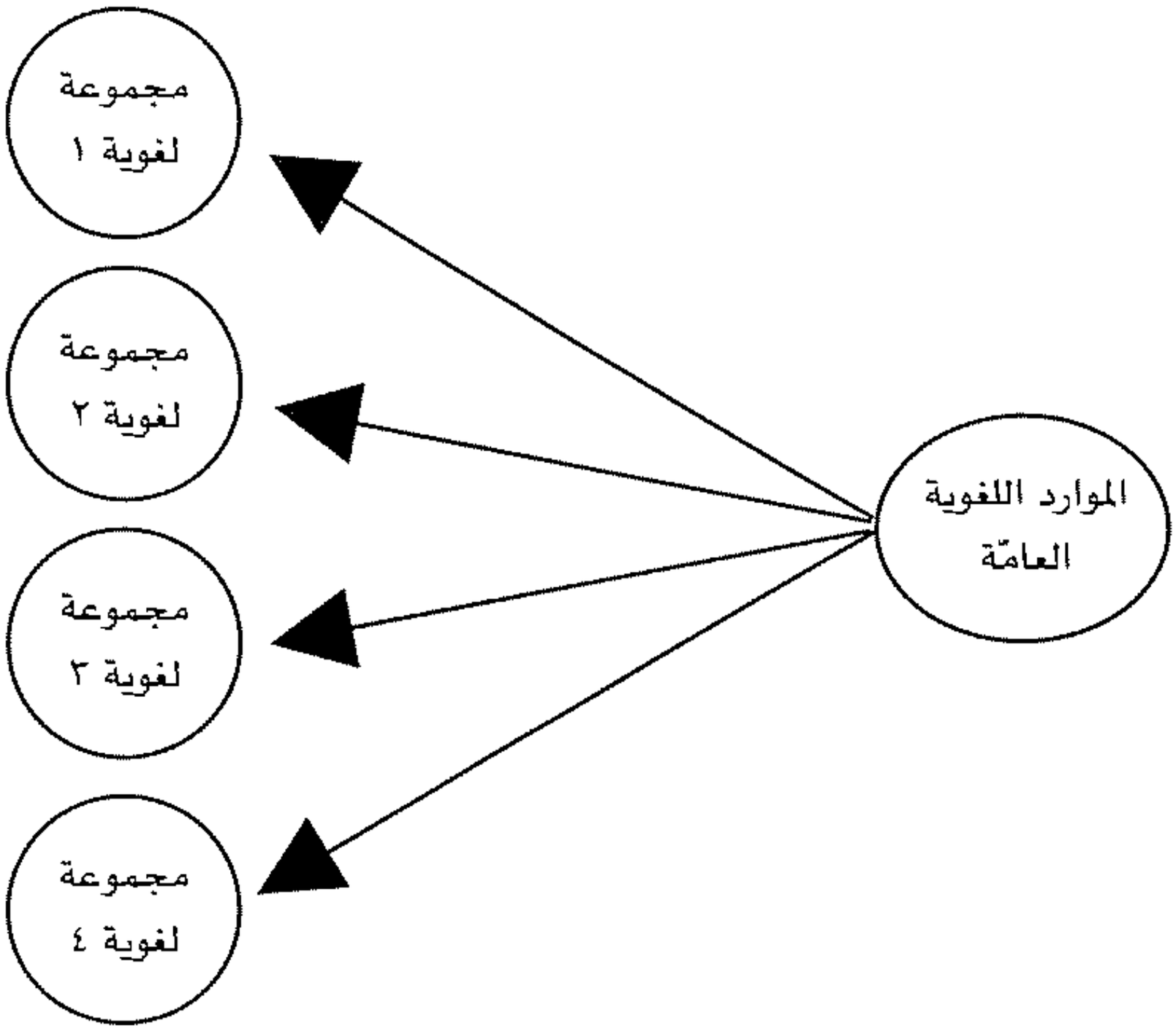

هكذا يرى علم المصطلح عمليّة الإجراء الاصطلاحي، منطلِقا من اللغة العامّة، في مقاربة آنيّة دون أن تتساءل ولو مرّة عن تكوين اللغة العامّة نفسها أو عمّا سبقها في مراحلها التاريخية. ثمّ تعرَّف عمليّة الشّيوع أو الابتذال [*trivialization*] بأنّها تعميم استعمال المصطلح وفيضانه عن المجموعة اللغويّة المغلقة، ومن ثمَّ خروجه من البوتقة الخاصّة وعودته إلى المعين اللغوي المشترك أي اللغة العامّة:

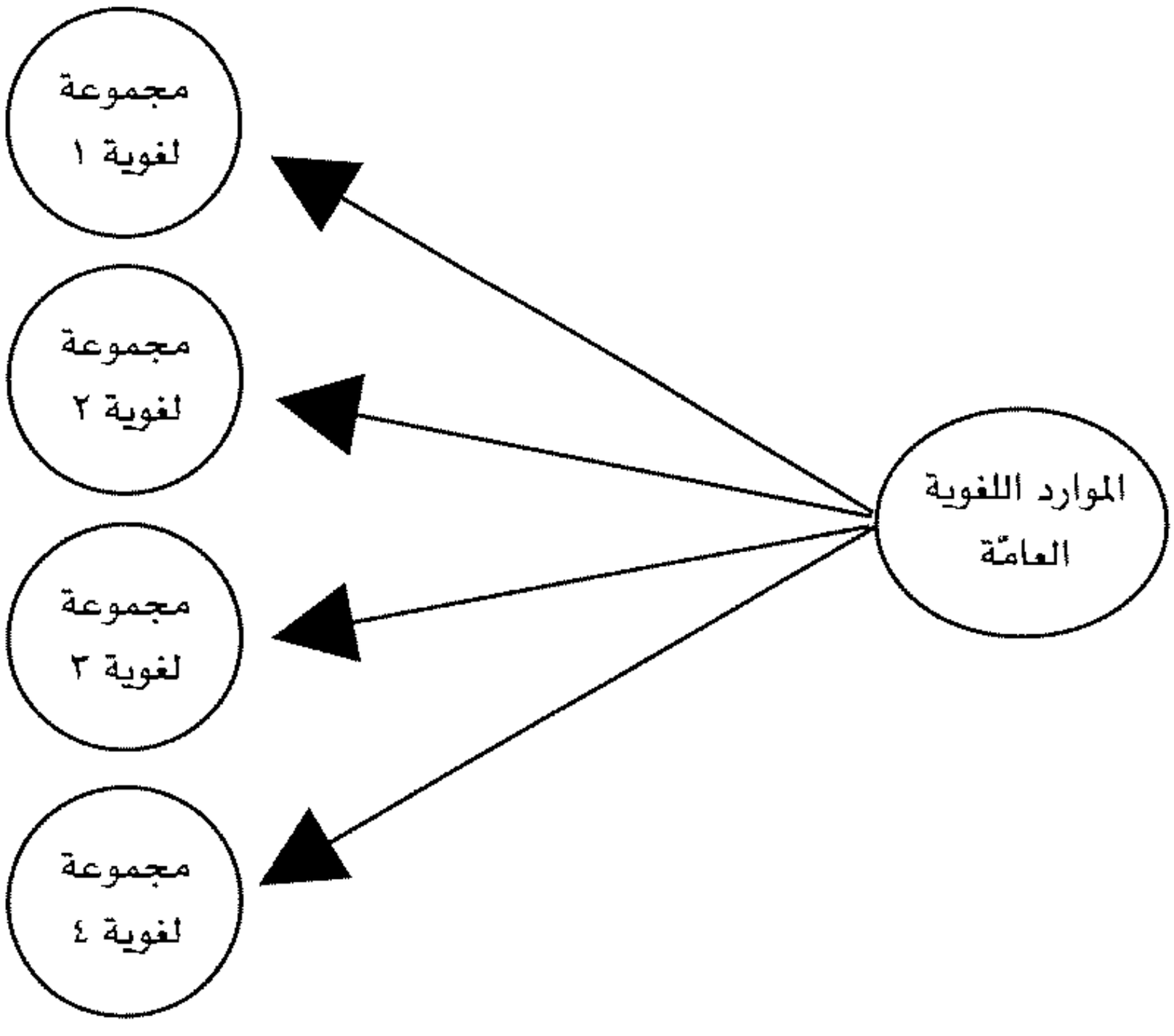

ولم نسمع -حسب علمنا- بباحث انتقد هذا التدرج أو شكك في صحته، بينما كان يفترض أن يتعلّق السّؤال -زمانيّا- بكيفيّة هيكلة الواقع في اللغة وتنظيمه قبل الجزم بما كان من المطلوب أن يبرهن على صحّته.

٥- الطرح البديل: أقدميّة المقولة الإشاريّة بالنسبة إلى المقولة الدلاليّة (وأقدميّة التعيين الإفرادي على الدلالة العامّة):

نحن نزعم -في حدود علمنا- أنّ كلّ لغة كانت في البدء لغة اختصاص، على الأقل بسبب أنّ المجتمعات البدائيّة كانت مجتمعات ضيقة، صغيرة العدد، ومختصّة، لخضوعها الكامل لبيئتها: رعاة، أو صيادين، أو مزارعين، الخ. («أو» وليس «و») وأنّ كلّ ألفاظها كانت مصطلحات قبل أن تصبح كلمات تشير بصفة دقيقة إلى عناصر محدّدة. ونودّ أن نطرح في هذا المقام السؤال العقدة الأولى: ألا تكون اللغة العامّة نتيجة شيوع أو ابتذال عامّ بدل أن يكون المصطلح نتيجة

تخصيص محدود ؟ كيف يمكن أن نقبل أنّ الإنسان الأوّل كان عامّا وليس خاصّا مع العلم أنّ كلّ تعميم تجريد ؟ هل كان المجرد في الأوّل قبل الملموس؟ هل كانت اللغة تعيينيّة\إشاريّة\دالّة ثمّ أصبحت مدلوليّة\مفهوميّة\تصوّريّة أم العكس؟ هل كان الإنسان البدائي يتعامل مع الخاصّ الملموس أم العامّ المجرّد ؟ فإذا كان الملموس قبل المجرد وإذا كان كلّ تعميم تجريد، ألا يحقّ لنا أن نتساءل كيف يعقل أن يكون العامّ قبل الخاصّ ؟ وبالتالي كيف تسبق اللغة العامّة الاستعمال المخصوص وعليه، كيف يمكن أن تكون الكلمة -باعتبار التعريف الذي يقابل بينها وبين المصطلح مقابلته بين العام والخاصّ- قبل المصطلح ؟

ألا تكون عمليّة الاصطلاح في اللغات المعاصرة من مخلفات طبيعة اللغة الأولى (مثلما أنّ استعمال إشارات المرور في الكتابة الأبجديّة المجرّدة متأصّل في الطبيعة الإيقونيّة للكتابة)، أي الشكل اللغوي ووظيفته الأوليين؟ فنحن نرى التدرّج التاريخي لظهور المقولات يقدّم أسماء الأعلام (الإشارية التعيينية) على اسم الجنس واسم الجنس على الفعل وكليهما على الحرف (باعتباره أقصى درجات التعميم وبالتالي التجريد).

لذلك نرى -إذا وضعنا الآليّة الاصطلاحيّة موضعها في التدرّج التاريخي- أنّنا سنجد طريق تبرير تعدّد أسماء الأسد والذئب والجمل والنخلة، الخ. ونتجنّب بذلك الوقوع في وحل تعدّد «المترادفات» الذي لا سبيل إلى القفز فوقه بالتغنّي بـ«ثراء» العربيّة، كما سنرى.

وسنستعمل حجّة-خبرا من طرائف البحث العلمي التّي يقع فيها حتّى أنبغ النّبغاء.

يقول جورج بوهاس (*Georges Bohas*) في بعض مقالاته ومنها «*Le signe linguistique et les données de l arabe et de l hébreu*»[1]، وقد ظنّ أنّه فاز بكنه

---

(١) وهو مقال منشور منشور على شبكة الانترنات

(*w3.ens-lsh.fr/gbohas/tme/IMG/pdf/toulouse.pdf*)

انظر كذلك

Une autre organisation du lexique de l'arabe "(w3.ens-lsh.fr/gbohas/tme/IMG/pdf/ima.pdf)"

وغيرهما من المقالات.

اللغة العربيّة، إنّه توصّل إلى التعرف إلى الأرحام الصوتية العربيّة، فيزعم أنّ الصوت الشفوي (*labial*) يفيد «الضرب» فإذا أضيف إليه صوت نطعي (أو تاجيا *coronal*) فإنّه يحدّد «بآلة قاطعة» فينتج مجموعهما «القطع». يقول:

ما أعتبره الرحم الصوتي: [شفوي] *x* [تاجي*ce que j'appelle la matrice*]

([phonétique : [*labial*] *x* [*coronal*]*)*

هكذا يفيد مخرجا الحرفين ثابتة تصوّريّة «ضرب» وتحديدها «بآلة قاطعة»، والرحم الصوتيّ الناتج عن هذا التداخل هو بالنسبة إليه مسلم من المسلمات البدائيّة في تنظيم المعجم («*Les matrices, qui sont pour moi les primitifs dans l'organisation du lexique*»).

وقد اعتمد في تحليله على مثالين سأكتفي بذكر أحدهما: «بتر»، وما يحوم حوله: «بطر»، «بتت»، «تبب»، «بتع»، «بتل»، «بتك»، «بدح»، «بزل»، الخ. ويبدو من الواضح أنّ بوهاس وقع في الرمزيّة الصوتيّة (*phonetic symbolism*) أو ما يعرف أيضا بـ«الإيحاء الصوتي». ولكننا لن نتسرّع في رفض هذه النّظريّة، وليس هذا موضوعنا، بيد أنّها فرصة لمناقشة هذه المسألة المهمّة لمعرفة آليات التوليد الدلالي في العربيّة.

كان يفترض أن ينظر بوهاس أوّلا في ما إذا كانت هذه الصيغة تفيد القطع حصريّا، فتفيد القطع ولا تفيد شيئا آخر. فكيف سيعالج، مثلا، الأفعال التّي تطرح حقلا دلاليا يتجاوز دلالة القطع، من قبيل «تبب» (خسر، قطع، تهيأ، استوى، استمر، شاخ) و«بتع» (قطع، ولكن كذلك «طويل العنق»، «شديد المفاصل» وحتّى معنى «خمَّر»)؟ كيف ستتمثّل هذه النّظريّة المشترك الدلالي؟ فإذا كان «الشفوي» زائد «التاجي» يفيدان القطع بآلة حادّة، فمن أين جاءت معاني «شديد المفاصل» و«طويل العنق» و«الاستمرار»، مثلا؟ وكيف حققها هذا الرحم البدائي؟ ثمّ ماذا عن فعل «بتأ» (و«بَتَا») اللذين يقعان في كبد الصيغة وليس لهما إلاّ معنى واحدا هو «أقام»؟ كان يمكن أن نقف عن هذه النقطة في نقد وجهة النّظر هذه، لأنّ مسلّماتها غير جديّة، إضافة إلى أنّه من المستبعد جدّا أن تكون مسلماتها البدهية (*ses primitifs*) وأرحامها الصوتيّة («*ses matrices phonétiques*») بدائيّة. ولم يسبق أن تعرفنا إلى شعب أو حضارة أو أي مجموعة لغويّة كانت انتقلت من

الصيغ المجرّدة إلى الصيغ الملموسة. بل نعرف العكس، وقد ثبت! فيتندّر علماء اللغة بقصّة أحد علماء الإناسة إذ كان يسأل سكان أستراليا الأصليين عن الأعداد: كيف تقولون ١،٢،٣، وكانوا يسخرون منه: «ما معنى ١،٢،٣»؟ قل: خنزير، خنزيران، ثلاثة خنازير! يعيدونه بها إلى الملموس بسبب إيغال الأعداد في التجريد.

الملموس أوّلا! والملموس مخصوص، ثمّ تأتي بعده مرحليّا مختلف درجات التجريد، أي التعميم! فيضع هذا التراتب المصطلح من حيث آليّته في المقام الأوّل ثمّ الكلمة من حيث استعمالها في المقام الثاني.

وهذا يعيدنا مرة أخرى إلى صاحبنا بوهاس. ويبدو أنّه قد تسرّع ولم يراع بديهيات منهجية البحث العلمي، إذ كان يُفترض أن يقوم بجرد كلّ الأفعال التّي تفيد القطع ليتثبت إن كانت كلّها تنتمي إلى الرحم الصوتي «شفوي». فهل قام بجردها كلِّها حتّى يصدح بأنّ هذه الصيغة بدهيّة صوتيّة دلاليّة ؟ والناظر بتأنّ في المعاجم العربيّة يصطدم بكمّ هائل لافت من الأفعال التّي يفترض أنّها تفيد القطع: ٤٤٧ فعلا ويمكن أن يزيد عددها إذا ألحقنا بها الأفعال التّي تفيد «الفصل» و«الشقّ»، الخ. (٤٤٧ فعلا! يا له من ثراء!!!، سيقولها من يتوقف عند ملاحظة الظواهر دون تفسيرها. هكذا كنّا نهلّل فخرا بلغتنا !) وهكذا يعلّق العرب على «ثراء» المعجم العربي الذي يخصص ٣٠٠ لفظة للجمل ومثلها للنخلة وأقل منها بقليل للأسد، الخ.

لكن، هل إنّ هذا المفهوم يستحقّ كلّ هذه المترادفات؟ أم هو ترف لغويّ يعبّر عن كثرة القطع عند العربيّ وامتلاكه لبّه؟ أم هو فقدان ذاكرة يجعله يستعمل في كلّ مرّة فعلا ليلقي به لأنّه غير قابل للصيانة وإعادة الاستعمال في سياق آخر، بمعنى أنّها أفعال غير قابلة للاستهلاك إلاّ مرّة واحدة، فيستعمل فعلا آخر مكانه وكأنّه نسخة رديئة من المجتمع الاستهلاكي الحديث -الذي يستهلك كلّ شيء إلاّ لغته التّي يقتصد فيها قدر الإمكان؟

ولمّا كنّا لا نرى سبيلا إلى سرد مجموع الأفعال، نكتفي بتقديم عينة نثبت من خلالها كيف إنّ أفعال القطع تستنفد كلّ حروف العربيّة دون استثناء:

٥-١,٤ عينة من الأفعال التّي تفيد القطع وهي ٤٤٧ فعلا أو تزيد، ولا يخلو منها حرف ابتداء

❖ (أ) أذذ: الأَذُّ: القَطْعُ. الأَذُوذُ: القَطَّاعُ. («القاموس المحيط»)

❖ (ب) بدح: بَدَحَ: قَطَعَ، وشَقَّ، وضَرَبَ، (ق.م.)

❖ (ت) تكك: تُكَّ إذا قطع. - تَكَّهُ: قَطَعَهُ (ق.م.)

❖ (ث) ثتم: ثتم: انْثَتَمَ الثوبُ: تَقَطَّعَ، (ق.م.)

❖ (ج) جبب: الجَبُّ: القَطْعُ. (ق.م.)

❖ (ح) حتم: احْتأمَّ: قَطَعَ. (ق.م.)]حرت: القطع المستدير)[ق.م.)

❖ (خ) خدد: أَخَدَّه فَخَدَّه إذا قطعه (خدد) (ق.م.)

❖ (د) دهق: دهق الشيءَ: كَسَرَهُ وقَطَعَهُ (ق.م.)

❖ (ذ) ذبح: الذَّبْح: قَطْع الحُلْقُوم من باطن عند النَّصيل («العين»)

❖ (ر) رعب: رَعَّبَه: قَطَعَه. (ق.م.)

❖ (ز) زرم: زَرَمَ الشيءَ يَزْرِمُهُ زَرْماً. وأَزْرَمهُ وزَرَّمَه: قطعه؛(ق.م.)

❖ (س) سبب: السَّبُّ: القَطْعُ. سَبَّه سَبّاً: قَطَعه سَبْسَبَ إذا قَطَع رَحِمه. والتَّسابُّ: التَّقاطُعُ. (ق.م.)

❖ (ش) شنق: ولحم مُشَنَّقٌ أي مقطّع -التَّشْنِيقُ: التَّقْطيعُ والمشنّق: المُقَطَّعُ.(ق.م.)

❖ (ص) صري: صَرَى الشيءَ صَرْياً: قَطَعَه ودَفَعه.(ق.م.)

❖ (ض) ضبن: ضَبْناً: ضربه بسيف أَو عصا أَو حَجَر فقطع يده أَو رجله أَو فقأَ عينه. [أو ضَرَجَ الشيءَ ضَرْجاً فانْضَرَج، وضَرَّجه فتَضَرَّج: شقَّه] («لسان العرب»).

❖ (ط) طرر: الطَّرُّ الشَّقُّ والقَطْعَ؛ (ق.م.)

❖ (ظ) ظرر: ظرَّها مَظَرَّةً: قَطَعَها (ق.م.)

❖ (ع) عضب: العَضْبُ: القطع.(ق.م.)

❖ (غ) غدف: اغْتَدَفَ الثَّوْبَ: قَطَعَهُ. (ق.م.)

❖ (ف) فَرَصَهُ: قَطَعَهُ، وخَرَقَهُ، وشَقَّهُ، وأصابَ فَريصَتَهُ، (ق.م.)

❖ (ق) قبب: قَبَّه يَقُبُّه قَبّاً، واقْتَبَّه: قَطَعَه. - القَبُّ: القَطْعُ (ق.م.)

❖ (ك) كتف: كتَّفَ اللَّحْمَ تَكْتيفاً: قطَّعَهُ صِغاراً، (ق.م.)

❖ (ل) لخم: اللَّخْم: القَطْعُ. وقد لخَم الشيءَ لخْماً: قطَعه. (ق.م.)

❖ (م) متح: المَتْحُ القَطْع؛ يقال: مَتَحَ الشيءَ ومَتَخَه إذا قطعه من أَصله.(ق.م.)

❖ (ن) نجل: النَّجْل والفَرْض معناهما القَطْع؛ ومنه قيل للحديدة ذات الأَسنان: مِنْجَل.(ق.م.)

❖ (هـ) هبر: الهَبْرُ: الضرب والقطع. (ق.م.)

❖ (و) وعب: أَوْعَبَ أَنْفَه: قَطَعه أَجْمَع.أَوْعَبه: قَطَعَ لسانه أَجْمَعَ.. أوعِبَ جَدْعُه كله أي قطِعَ جَمِيعه، ومعناهما اسْتُؤْصِلَ. [ودَجَ: قطع ودَجه] (ق.م.)

كيف يمكن استقراء هذه القائمة، بعد التخلي عن المفاخرة المغالطة بثراء المعجم العربي؟، نستقرئها بالاعتراف بأنّ فعل «قطع» لم يكن سوى عنصر من مجموع العناصر التي تكون الجدول الاستبدالي الذي يخصّص طريقة القطع (طولا أو عرضا، مستأصلا أو جزئيّا) أو الأداة (اليد وبكم إصبع، بأطراف الأصابع أو بجمع اليد، أو الفم أو الأسنان أو المخالب أو أي آلة مصنوعة، بها أسنان أو هي محدّدة الجهتين، الخ.) أو طبيعة القاطع (إنسان أو حيوان) أو المقطوع (عضو من أعضاء الجسم: يد، أنف، عنق، الخ.، أو نبت أو شجر، الخ). وهي ظاهرة بدهيّة تشير إلى أسبقيّة المصطلح باعتباره أقرب إلى التخصيص الذي يضطلع به اسم العلم منه إلى اسم الجنس، وليست في شيء ظاهرة ثراء ترادفي لا تطيقه اللغة العربيّة ولا تتحمّله أيّة لغة معروفة. ويكون تفسير هذا التكاثر وهذه التخمة «الترادفيّة»، -مع التذكير بأنّ التكاثر من خاصيّات المصطلح- بالقول إنّه لم يكن للعرب فعل يفيد القطع أصلا! نعم، لم يكن للعرب فعل عامّ نوعي، جامع يفي بمفهوم القطع! لأنّ كلّ فعل من هذه الأفعال يمثّل عمليّة مخصوصة. ومثلما لا تعني لفظة «مقصّ» لدى الطبيب الجراح شيئا وهو يجري عمليته -لأنّ لكلّ مقصّ اسم خاصّ به بحكم أنّ لديه وظيفةً خاصّة- فإنّ استعمال هذا الكمّ الهائل من الأفعال يدلّ بوضوح على عدم وجود مفهوم شامل بلغ درجة من التجريد، أي التعميم، تمكّنه من تمثّل العمليّة عامّة، أي في مطلق السياقات. لذلك، نزعم أنّه لم يكن يوجد في العربية شيء اسمه «قطع» أو يمكن أن يشير إليه فعل «قَطَعَ»، كما نفهمه اليوم، بل ثمّة عمليّات قطع مخصوصة تشير اللغة إلى كلّ واحدة منها باستعمال فعل واحد: وهو ما يناسب بالتحديد

تعريف المصطلح! وما نراه من «ثراء المعجم» وازدحام المترادفات ليس إلاّ من بقايا المرحلة البدائية الأولى، أي الملموسة، من تطوّر اللغة.

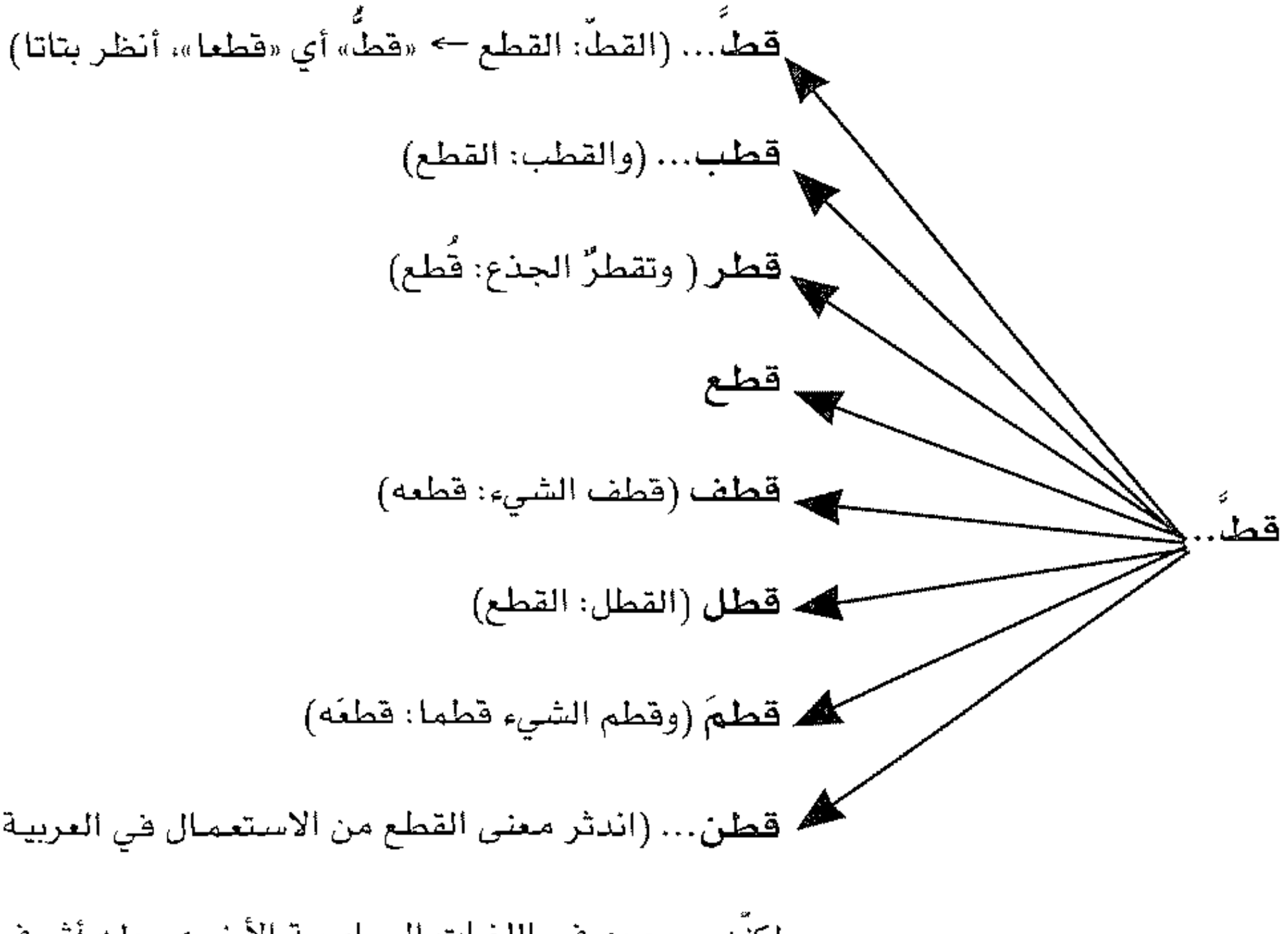

كلّ شكل يشير إلى تدرّج دلاليّ مخصوص وليس إلى كثرة مرادفات فعل «قطع»، كما يزعم. ثمّ.إنّ ربّك علّم آدم الأسماء كلّها ولم يعلّمه الأفعال ولا رمزيّة مخارج الأصوات، لأنّ الفعل أشدّ تجريدا من الاسم، لذلك لا يعقل أن تكون الصيغ الفعليّة «كابد» و«تكبَّد» و«كبَدَه» سابقة لـ«الكبد»، مثلا ولا «قارب» و«قرّب» و«قَرُب» سابقة لـ«القَرَب»، كما أنّه لا يعقل أن تسبق العلاقة التي يفيدها الفعل وجود الأشياء التّي يربط بينها ذلك الفعل.

٦. تمكّن الاجراء الاصطلاحي في اللغة

وكي ندعم طرحنا القائل بتمكّن الإجراء الاصطلاحي في اللغة، نورد في هذا المقام مبدأ نفسّر به التكاثر المصطلحي مقابل الاشتراك المعجمي، يساعدنا في تبرير عدد الأفعال التّي يفيد كلّ منها عمليّة قطع مخصوصة. ويكون هذا المبدأ كالتالي: كلّ عضو يضرب أو يصاب يولِّد فعلا مشتقّا من اسم ذلك العضو. ونورد عنه، من «لسان العرب» (ل.ع.) و«القاموس المحيط» (ق.م.)، العيّنة التالية التي تفطّن إليها العرب القزامى[1]، ولكنّهم لم يصيغوها في قاعدة منتجة:

- معد: معَده: أصاب معدته.

-خطم: خَطَمَهُ يَخْطِمُهُ خَطْماً: ضرب مَخْطِمَهُ. [...] وخَطَمَه يَخْطِمُه: ضَرَبَ أَنْفَهُ، و بالخِطامِ: جَعَلَهُ على أَنْفِه، كخَطَّمَه به، أو جَرَّ أَنْفَه لِيَضَعَ عليه الخِطامَ،.

-أفخ: أَفَخَه يأْفِخُه أَفْخاً: ضرب يأْفوخه. أَبو عبيد: أَفَخْتُه وأَذَنْتُه أَصبت يأْفُوخَه وأُذنه. (يَفَخَهُ: أصابَ يافوخَهُ، فهو مَيْفوخٌ.)

-دقم: دَقِمَ: ذَهَبَ مُقَدَّمُ أَسْنانِه: ودَقَمَهُ يَدْقُمهُ ويَدْقِمُه: كَسَرَ أَسْنانَهُ.

-جبه: جَبَهَهُ: ضَرَبَ جَبْهَتَهُ،

-بطن: بُطِنَ الرجلُ، على ما لم يسمَّ فاعله، اشْتَكَى بَطْنَه. [...] وبَطَنَه يبْطُنُه بَطْناً وبَطَنَ له، كِلاهما: ضرَب بَطْنَه. وضرَب فلانٌ البعيرَ فبَطَنَ له إذا ضرَب له تحت البَطْن؛

-قفا: قَفَوْتُه: ضربت قَفاه. وقَفَيْتُه أَقْفِيه: ضربت قَفاه.

-ذكر: ذَكَرَهُ ذَكْراً: ضَرَبَه على ذَكَرِه،.

-كرسع: كَرْسَعَ الرجلَ: ضرب كُرْسُوعه بالسيف.

-سنن: سَنَنْتُ الرجلَ أَسُنُّه سَنّاً: كسرت أَسنانه.

-ظهر: ظَهَره يَظْهَرُه ظَهْراً: ضرب ظَهْره. وظَهَرَ ظَهَراً: اشتكى ظَهْره. ورجل

---

(١) يقول الفيروزأبادي: «بعير مأْنُوفٌ كما يقال مَبطونٌ ومَصْدورٌ ومَفْؤُودٌ للذي يَشْتَكي بطنَه أَو صَدْرَه أَو فُؤَادَه، وجميع ما في الجسد على هذا،.».

ظَهيرٌ: يشتكي ظَهْرَه. والظَّهَرُ: مصدر قولك ظَهِرَ الرجل، بالكسر، إذا اشتكى ظَهْرَه.

-جنب: جُنِب الرَّجُلُ: شَكا جانِبَه. وضَرَبَه فجنَبَه أَي كسَرَ جَنْبَه أَو أَصاب جَنْبَه. وجَنِبَ البعير: أَصابه وجعٌ في جَنْبه من شِدَّةِ العَطَش. قيل: المَجْنُوبُ الذي به ذاتُ الجَنْب. يقال: جُنِبَ فهو مَجْنُوب، -صدر: وصُدِرَ فهو مَصْدُورٌ. ويقال: جَنِبَ جَنَباً إِذا اشْتَكَى جَنْبَه، فهو جَنِبٌ، كما يقال رَجُلٌ فَقِرٌ وظَهِرٌ إِذا اشْتَكَى ظَهْرَه وفقارَه.

-جلد: جَلَدَه الحدّ جلداً أَي ضربه وأَصاب جِلْده كقولك رأَسَه وبَطَنَه. وجَلَد به الأَرض: ضربها. [...] ويقال: جَلَدْته بالسيف والسوط جَلْداً إذا ضربت جِلْدَه.

-لحم: قيل: لحَمَه أَي ضربه مِن أَصابَ لحْمَه. واللَّحِيمُ: القَتيلُ؛

-ضلع: ضَلَعَ، كَمَنَع: مالَ وجَنَفَ، وجارَ، و- فلاناً: ضَرَبَهُ في ضِلَعِهِ.

-أذن: أَذَنَه أَذْناً، فهو مأْذونٌ: أَصاب أُذُنَه،

-ذقن: ذَقَنه يَذْقنُه ذَقْناً: أَصاب ذقنَه، فهو مَذْقون. وذقَنْتُه بالعصا ذَقْناً: ضربته بها.

-نيب: نِبْتُه: أَصَبْتُ نابه، [...] ونابه يَنِيبُه أَي أَصابَ نابه.

-رأس: رأْسَه يَرْأَسَه رَأْساً: أَصاب رَأْسَه. ورُئِسَ رَأْساً: شكا رأْسه. ورَأَسْتُه، فهو مرؤوسٌ ورئيس إذا أَصبت رأْسه؛

- لبب: لَبَّهُ: ضَرَبَ لَبَّتَه.. وقيل: لَبَبُ الكَثِيب: مُقَدَّمُه؛ [...] واللَّبَّةُ: وَسَطُ الصَّدْر والمَنْحَر، والجمع لَبَّاتٌ ولِبابٌ، عن ثعلب. [...] ولَبَبْتُه لَبّاً: ضَرَبْتُ لَبَّتَه. وفي الحديث: أَما تكونُ الذكاةُ إِلاَّ في الحَلْقِ واللَّبَّة. ولَبَّه يَلُبُّه لَبّاً: ضَرَبَ لَبَّتَه. ولَبَّةُ القلادة: واسطتُها.

- كلي: كَلاه كَلْياً: أَصاب كُلْيته. ابن السكيت: كَلَيْتُ فلاناً فاكْتَلى، وهو مَكْلِيٌّ، أَصبت كُلْيَته؛ قال حميد الأَرقط: من عَلَق المَكْلِيِّ والمَوْتون وإذا أَصبت كَبِدَه فهو مَكْبُود. وكَلا الرجلُ واكْتَلى: تأَلَّمَ لذلك؛

- أنف: أَنَفَه يَأْنُفُه ويأْنِفُه أَنْفاً: أَصابَ أَنْفَه. ورجل أُنافيٌّ: عَظِيم الأَنْف، [...] وبعير مأْنُوفٌ كما يقال مَبطونٌ ومَصْدورٌ ومَفْؤُودٌ للذي يَشْتَكي بطنَه أَو صَدْرَه أَو فُؤَادَه، وجميع ما في الجسد على هذا، ولكن هذا الحرف جاء شاذًّا عنهم.

[...] وأَنَفْتُ الرجل: ضربت أَنْفَه، وآنَفْتُه أَنا إينافاً إذا جعلته يشتكي أَنْفَه.
-قلب: قَلَبه يَقْلِبُه ويَقْلُبه،.: أَصابَ قَلْبَه، فهو مَقْلُوب، وقُلِبَ قَلْباً: شَكا قَلْبه. والقُلاب (فعال): داءٌ يأخذ في القَلْب، عن اللحياني.. يقال: بعير مَقْلُوبٌ، وناقة مَقْلوبة. وقَلَبَ النخلة: نَزَع قُلْبَها. قال كراع: وليس في الكلام اسمُ داءٍ اشْتُقَّ من اسم العضْو إلا القُلاب من القَلْب، والكُباد من الكَبِدِ، والنُّكاف من النَّكَفَتَيْن، وهما غُدَّتانِ تَكْتَنِفانِ الحُلْقُومَ من أَصل اللَّحْي.

ويبدو لنا أنّ هذا الاستشهاد باللحياني غير دقيق، بالطبع، ولايستنفد استعمالات العربية، إذ يكفي تأمّل الأمثلة التالية مع الإشارة إلى أنّ غيرها كثير، خاصّة عندما نعي بالآليّة وننظر في المشترك السامي:

مرض	فعل	عضو
عُضال	عَضَل	عضل
طحال (أخذ المرض اسم العضو مثل البرص)	طَحِل	طحْل
سُعال	سَعَل	الساعل (الحلق)
جُناب	جنَب	جنب
حُمام	حمَّ	حمم (الرحم)
خُناق	خنق	خنَاق
رُعاف	رعف	الراعف (طرف الأرنبة)

وهذا مما يدعم ما قلناه آنفا عن تولّد الأفعال من الأسماء (أسماء أعضاء الجسم، خاصّة) وليس من رحم صوتي مجرّد أو من تمثّل مجرّد لمخارج الحروف، كما يُزعم. وعلى هذا الأساس، نستطيع أن نستقرئ من الأفعال نفسها الاسم الذي اشتقت منه حتّى في حال اندثار الاسم من الاستعمال سواء بسبب محظور لغوي أو لسبب من الأسباب الأخرى.

٦-١. عودة إلى مفهوم «القَطْع»!

كان فعل «قطع»، كما قلنا، أحد عناصر جدول استبدالي يخصّص طريقة القطع أو الأداة أو طبيعة القاطع أو المقطوع، أمّا كيف أصبح فعل «قطع» فعلا نوعيّا (*generic*) ينوب عن الأفعال الأخرى ويمثّل مفهوم القطع المطلق المولّد، فذلك ناتج عن ابتذال المصطلحات (بسبب الاهتراء الذي أصابها جرّاءَ التعميم) حيث جعل منها كلمات يغلب عليها الاشتراك بعدما كانت أحاديّة وتعيينيّة أو ذات دلالة مخصوصة.

لكن، لماذا فعل «قطع» بالذات وليس فعلا آخر؟

هذا عائد إلى أسباب تاريخيّة أو بيئيّة لا يمكن البتّ فيها يقينا، ولكن من المؤكّد أنّ السبب المباشر هو كثرة الاستعمال، لأنّه إذا كانت خاصيّة المصطلح قصور استعماله على فئة أو مجموعة لغويّة معيّنة (مهنيّة كانت أو دينيّة)، تحفظه قلّة استعماله -إلاّ في سياقات معيّنة- من الاهتراء، فإنّ كثرة الاستعمال -على الأقل باعتباره من الموارد المشتركة-، بسبب وجوده في عبارات مشهورة أو كلام مأثور أو أحداث يتواتر ذكرها هي التّي ترشحه في مرحلة أولى إلى التجريد (وإلى وظيفة تمثيل هذا الحقل الدلالي بأكمله) باكتساب المعنى العام ثمّ إلى انعدام الجوهر الإشاريّ والدلالي ليصبح علائقيّا صرفا وقد ينتحي ليصبح حرفا أو أداة نحويّة. وتتراوح بذلك سيرورة اللفظ زمانيّا من الإشاريّ الخاصّ الخاصّ إلى المطلق العام العام:

ونروم في هذا المقام رسم خطاطة توليد المصطلحات زمانيّا تقطع مع السائد الذي يجعل توليد المصطلحات من اللغة العامّة أي من الكلمات، حيث نبيّن العكس:

الإشارة (اسم العلم) ← المصطلح (اسم ثمّ فعل خاصين) ← الكلمة (اسم الجنس والفعل) ← الحرف[1]

---

(١) إذا اعتبرنا أنّ الحرف ناتج عن انتحاء الوحدات المعجميّة الذي تسبّبه هو أيضا كثرة الاستعمال.

ويمكن تمثيل هذه الخطاطة وظيفيّا كما يلي:

تعيين الخاص ← الجزئي المخصوص ← العام المشترك ← المطلق (المجرّد)[1]

وكما يمكن ملاحظته، لا يناسب هذا التقسيمُ التقسيمَ الثلاثي السائد، ولكنّه لا يناقضه في شيء.

٧. مجمل القول

ليس المصطلح في طبيعته، كما نرى، عملا مقترنا بالحضارة بل هو، حسب رأينا، عمل متأصّل في البدائيّة. وقد حاولنا شرح هذا الموقف. فإذا سلّمنا بأنّ الملموس يسبق المجرّد، نسلّم بأنّ الخاصّ يسبق العامّ وعليه نسلّم بأنّ المصطلح يسبق الكلمة. وإذا اعتبرنا التكاثر -كما في المصطلحات العلميّة، وليس في اللغة العلميّة وآلياتها لأنّ العلم اختصار- مقابل الاختصار -في الكلمات المشتركة وليس في اللغة المشتركة-. فإنّنا نقرّ بأسبقيّة المصطلح على الكلمة. أمّا ما يوهمنا بأسبقيّة الكلمة على المصطلح فهو ما نلاحظه من تكاثر المصطلحات ودقّتها في معجم اللغة العلميّة مقابل عموميّة المعجم العامّ. لكنه، يبدو لنا أنّ الأمر لا يعدو أن يكون إلاّ من باب استخدام آليّة قديمة متأصّلة في اللغة البدائيّة. فبقدر ما تكون لغة العلم وآليّات برهنتها مجرّدة مختصرة إلى حدّ الصيغة الصوريّة، بقدر ما يكون معجمها دقيقا متخما. ثمّة إذن تضارب بين المعجم العلمي واللغة العلميّة وهو تضارب مقلوب في اللغة العامّة التّي تتميّز كلماتها بالعموميّة والإبهام المنتج فتختصر المسافة بالكلمة بينما تتمطّط آليات الحجاج فيها وتتساب.

فليتأمّل القارئ تعريف مادّة «مظع» في العربيّة وسيرى إن كان تعريفها أقرب إلى المصطلح أو إلى الكلمة: ««مظع»: «مَظَّعْتَ الخشَبةَ إذا قَطَعْتَها رطْبةً ثم وضعْتَها بلِحائها في الشمس حتى تَتَشَرَّبَ ماءَها ويُتْرَكَ لحاؤها عليها لئلا

---

(٦) ليست هذه الخطاطة مكتملة ولا نهائية وهي لا تزعم استنفاد المسألة وكلّ ما تسعى لإبرازه يتمثّل فقط في ضبط الاتجاهات العامّة. وهي قابلة بالتالي للإثراء بمراحل وسطى وحتّى ببعض الاستثناءات.

تَتَصَدَّعَ وتَتَشَقَّقَ؛». (ق.م. «مظع»). إذا كانت «مظع» هذه كلمة فأين منها تعريف المصطلح؟

بيبليوغرافيا:

١- بالعربية:

محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن منظور الأنصاري الإفريقي: لسان العرب المحيط، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت، لبنان. ١٩٨٨.

عبد الرزّاق بنّور: «المضاعفة، من التوليد المعجمي إلى التأثيرات التداوليّة»، مجلّة المعجميّة، عدد ١٦/١٧، ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ص ص٧٧-١٢٨.

عبد الرزّاق بنّور: «فيمَ تفيدنا معرفة ما وراء الجذر في إنجاز المعجم التاريخي العربي؟»، يفترض أن ينشر ضمن أعمال الملتقى الدولي «المعجم التاريخي للغة العربية، قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية» الذي انعقد بمدينة فاس (المغرب الأقصى) أيام ٨-١٠ أبريل ٢٠١٠.

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي: القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة، تحقيق مكتب تحقيق التراث، بيروت، لبنان. ١٩٩٨.

مختار كريّم: «مراجعة لنظريّة الجذور والاشتقاق في الفصحى»، في مجادلة السّائد في اللّغة والأدب والفكر، الجزء الأوّل، تحت إشراف توفيق بن عامر، كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس. ٢٠٠٢.

٢- باللغات الأخرى:

Bohas, Georges & Mihai Dat, 2007, Une théorie de l'organisation du lexique des langues sémitiques: matrices et étymons. ENS Éditions. Lyon. 2007

Bohas, G. "Une autre organisation du lexique de l'arabe" disponible sur Internet à l'adresse:

http://ens-web3.ens-lsh.fr/gbohas/tme/IMG/pdf/ima.pdf

Bohas, G. & Saguer, Abderrahim "Vers une organisation motivée et cohérente du lexique de l'arabe", disponible sur Internet à l'adresse: http://ens-web3.ens-lsh.fr/gbohas/tme/IMG/pdf/Prepublication.pdf

Drival, E. van, 1879, Grammaire comparée des langues sémitiques et de l égyptien. Maisonneuve. Paris.

Ermann, A. 21902 Ägyptische Grammatik. Verlag von Reuther & Reichard. Berlin.

Farina, J. 1927, Grammaire de l'ancien égyptien. Payot. Paris.

Gesenius, W. 1834, Handwörterbuch über das Alte Testament. Friedrich Christian Wilhelm Vogel.

Larcher, P. 1995, "Où il est montré qu'en arabe classique la racine n'a pas de sens et qu'il n'y a pas de sens à dériver d'elle", in Arabica, T.XLII. pp. 291-314

Nyberg, H.S. "Wortbildung mit Präfixen in den semitischen Sprachen", in Le Monde Oriental, 1920, vol. XIV Uppsala.

Owens, J. 1998, "Case and proto-Arabic, Part I", in Bulletin of the School of Oriental and African Studies (BSOAS), vol. 61, pp. 51-73.

Owens, J. 1998, "Case and proto-Arabic, Part II", in Bulletin of the School of Oriental and African Studies (BSOAS), vol. 61, pp. 215-227.

Pennachietti, F. 1974, "Appunti per una storia comparata dei sistemi preposizionale semitici", in Istituto Orientali di Napoli (Annali_), vol. 34, novaserie, XXIV, fasc. I. Napoli. Italia.